



دور التدقيق الداخلي

في نجاح المنظمة

السيد علي نعمان موسى

وزارة التربية والتعليم , مركز البحوث والدراسات, بغداد \ العراق

The Role of Internal Audit in the Success of the Organization

Mr. Ali Nouman Musa

Ministry of Education / Center for Educational Research and Studies

Alinaman1781983@gmail.com



المستخلص:

يهدف هذا البحث على مدى مساهمات التدقيق في الواقع النظري وتُعتبر التدقيق الداخلي من المفاهيم التي يتميز تطبيقها بالشمولية بحيث يمتد الى كافة وحدات المنشأة الأمر الذي يعني ارتباطها بعلاقة مع وحدات المنظمة بدرجات مختلفة وحسب خصوصية العلاقة، اذ تم التوعية وتحسين الفهم لوظيفة التدقيق الداخلي ومهامها لتشمل (تدقيق العمليّات-الاستشارات- اقتراحات تحسين العمليّات)، استند بالبحث على اختبار فرضيات الارتباط والتاثير وبشكل عام يساهم التدقيق الداخلي في المنظمة الا انه هناك حيث تبين ان مساهمة المصارف في القطاع الخاص متوفرة بصورة اكثر من مصارف القطاع العام. الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، التدقيق الاداري، نجاح المنظمة، الحوكمة

Abstract:

This research aims at the extent of the contributions of auditing in the theoretical reality, and internal auditing is considered one of the concepts whose application is characterized by comprehensiveness, as it extends to all units of the establishment, which means that it is related to a relationship with the units of the organization to different degrees and according to the specificity of the relationship, as awareness and improvement of understanding of the internal audit function and its tasks has been done to include (Auditing Operations - Consultations - Suggestions for Process Improvement), the research was based on testing the hypotheses of correlation and influence. In general, internal audit contributes to the organization, but there it was found that the contribution of banks in the private sector is more available than public sector banks.

Keywords: Internal audit, management audit, organization success, governance.

المقدمة

يعد التدقيق الداخلي للجودة وسيلة الإدارة العليا في المنظمة للتأكد من إن نظام إدارة الجودة فيها منفذ بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق أهداف المنظمة بفاعلية وكفاءة، إذ تحرص الإدارات العليا في المنظمات على تنفيذ أعمال التدقيق الداخلي لنظم جودتها لتقويم واقع حال هذه النظم وكشف فجوات التنفيذ في حالات وجود خلل أو حالة عدم مطابقة، وما يتبعه من اتخاذ الإجراءات التصحيحية والوقائية اللازمة بهدف ضمان مطابقة نظام إدارة الجودة المنفذ لما تم تخطيطه مسبقاً، أو لإيجاد فرص التحسين للنظام سواء من حيث الكلفة أو الوقت أو الجهد... الخ، أو كمتطلب من متطلبات الحصول على شهادة المطابقة للمعايير الدولية خصوصاً لنظم إدارة الجودة. وفي جميع الأحوال فان عملية التدقيق الداخلي للجودة ينبغي

أن تضبط من حيث المجال والوقت والتخطيط والتنفيذ بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق تلك العملية - أي التدقيق - للأهداف والفوائد المرجوة منها. ولغرض إرشاد إدارات المنظمات بمختلف أنواعها وأحجامها ومجال عملها إلى الخاص بتدقيق أنظمة إدارة الجودة و/ أو البيئة ليكون دليلاً مرشداً للمنظمات للقيام بأعمال تدقيق أنظمتها الخاصة بالجودة والبيئة.

منذ إصدار الطبعة الثانية من هذه الوثيقة في عام 2011، تم نشر عدد من معايير نظام الإدارة الجديدة، العديد منها له هيكل مشترك ومتطلبات أساسية متطابقة ومصطلحات عامة وتعريفات أساسية. ونتيجة لذلك، هناك حاجة إلى الأخذ بنهج أوسع في تدقيق نظام الإدارة، فضلاً عن توفير إرشادات أكثر عمومية. نتائج التدقيق يمكن أن توفر مدخلا إلى جانب التحليل في تخطيط الأعمال، ويمكن أن تسهم في تحديد احتياجات التحسين والأنشطة. ويتم التركيز على عمليات التدقيق الداخلية (الطرف الأول) وعمليات التدقيق التي تجريها المنظمات على مقدمي الخدمات الخارجيين والأطراف الخارجية الأخرى المعنية (الطرف الثاني).



المبحث الأول منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث

تُعتبر التدقيق الداخلي من المفاهيم التي يتميز تطبيقها بالشمولية بحيث يمتد الى كافة وحدات المنشأة الأمر الذي يعني ارتباطها بعلاقة مع وحدات المنظمة بدرجات مختلفة وحسب خصوصية العلاقة ونظراً لتمييز وظيفة التدقيق بالشمولية وتغطيتها لكافة أنشطة المنظمة، مما عزز الحاجة لدراسة مساهمة التدقيق الداخلي ودوره في نجاح المنظمة وخصوصاً ان هناك مصارف قطاع خاص إضافةً إلى المصارف العامة (الحكومية)، ويمكن التعبير عن مشكلة البحث بتحديد اكثر بطرح الأسئلة الآتية:

1. هل يساهم التدقيق الإداري في نجاح المنظمة؟
2. هل يساهم التدقيق الداخلي في نجاح المنظمة؟

ثانياً: أهمية البحث

تأتي أهمية هذا البحث نظراً لازداد الاهتمام بالحوكمة وبدور التدقيق فيها بعد حدوث العديد من الأزمات الاقتصادية وحالات الفشل والتعثر للمنشآت التي حدثت في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى فقدان الثقة في التقارير المالية بين المستثمرين والدائنين من ناحية، أمّا من ناحية أخرى فقد أعاد ذلك مفهوم المنظمة على رأس أولويات كل من مجالس الإدارة، والإدارة التنفيذية، والمدققين ين والخارجيين وأصحاب المصالح.

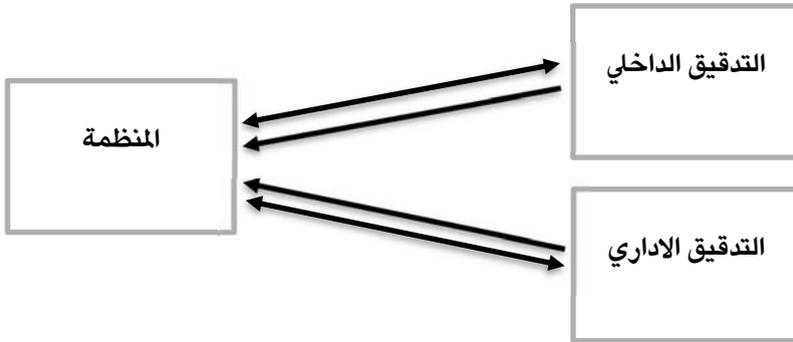
1. تكتسب هذه البحث أهميتها من كونها تدرس دور وظيفة التدقيق الداخلي في ترسيخ تطبيق الحوكمة بشكل فاعل في المنظمات الخاصة والعامة وبما يعزّو يضمن إطار العمل العام للحوكمة بان يوفر معاملة منصفة للمساهمين وكذلك الاعتراف بالحقوق القانونية المثبتة للمساهمين من الأقليات ومن الأجانب. كما يضمن توفر معلومات دقيقة في حينها حول جميع الأمور الأساسية المتعلقة بالبنك ومسؤولية مجلس الإدارة تجاه البنك ومساهمته.

2. أبرز أهمية وظيفة التدقيق الداخلي في ظل الحوكمة في تعزيز منهج المساءلة في المنظمات من خلال التحقق من الحفاظ على القيم ومراقبة عملية إنجاز الأهداف.
3. ان الكشف عن دور التدقيق الداخلي في نجاح المنظمة سيؤدي الى العمل على تطوير المهام والانشطة التي تنفذها وحدات التدقيق الداخلي لتشمل جوانب اكثر من الانشطة التقليدية وبما يحسن من فاعلية ادائها.
4. التوعية وتحسين الفهم لوظيفة التدقيق الداخلي ومهامها لتشمل (تدقيق العمليات-الاستشارات- اقتراحات تحسين العمليات) وذلك وسائل لزيادة العائد.

ثالثاً: أهداف البحث

1. التعرف على مدى مساهمات التدقيق في الواقع النظري.
2. توضيح عملية التدقيق ومعالجة المعوقات التي تواجهه.

رابعاً: المخطط الفرضي للبحث



شكل (1)
المخطط الفرضي للبحث



خامساً: فرضية البحث

تستند الدراسة على الفرضيات الآتية:

1. لا يوجد ارتباط ذو دلالة معنوية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الإداري على المنظمة
2. لا يوجد ارتباط ذو دلالة معنوية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الإداري على المنظمة

سادساً: مجتمع وعينة البحث

تم تحديد مجتمع الدراسة بالعاملين في الشركات العراقية المساهمة في سوق العراق للأوراق المالية، والفئات المستهدفة في الدراسة هي (الإداريون والمدققون) في تلك الوحدات، وقد تم اختيار العينة بصورة عشوائية بعد تصميم استمارة استبيان أعدت لهذا الغرض.

سابعاً: الدراسات السابقة

دراسة الحيزان (2008): بعنوان " تطوير أداء وظيفة التدقيق الداخلي لتفعيل متطلبات الحوكمة "، وهدفت إلى إلقاء الضوء على نطاق وتأهيل واستقلال أقسام التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية لمواجهة متطلبات الحوكمة، ولقد اعتمد هذا البحث في تحقيق هذا الهدف على عرض وتحليل بعض وجهات النظر الواردة في المراجع المتخصصة، هذا بالإضافة إلى جمع وتحليل وعرض آراء بعض المدراء والمحاسبين والمدققين العاملين في بعض الشركات المساهمة في مدينة الرياض، وذلك بالاعتماد على قوائم استبيان وجّهت إليهم. وقد توصل هذا البحث إلى أنّ نطاق عمل المدققين الداخليين، وتأهيلهم العلميّ والعملّي، والاستقلال المهنيّ المتاح لهم في عيّنة البحث تتفق - إلى حدّ كبير- ومتطلّبات الحوكمة، إلا أنّ الأمر يتطلّب المزيد من التّأهيل والاستقلال وتوسيع نطاق العمل بما يتفق مع تحقيق أهداف الحوكمة، لذا يوصي البحث بتفعيل كافة الجهود والإمكانيّات مهنيّاً وأكاديميّاً في المملكة العربيّة السعوديّة بشكل أكبر، وتوحيد هذه الجهود بهدف تطوير مهنة المحاسبة والتدقيق في المملكة، وذلك بما يتفق وتطبيق الحوكمة.

دراسة العبادي (2007): بعنوان " دور المدقق الداخلي في إضافة القيمة وتفعيل تطبيق حوكمة الشركات، دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية والسعودية، هدفت هذه الدراسة بصورة أساسية إلى تحديد دور المدقق الداخلي في إضافة قيمة حقيقية للمنشأة وتفعيل تطبيق حوكمة الشركات المصرية والسعودية، حيث استخدم الاستبيان لجمع البيانات والأساليب الإحصائية الوصفية في تحليل تلك البيانات ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن أهداف التدقيق الداخلي قد تطوّرت وامتدت لتشمل تفعيل تطبيق حوكمة الشركات وتحسين عمليّات إدارة المخاطر التي تواجه المنشأة لإضافة قيمة للمنشأة وتحسين عمليّاتها، وذلك بالإضافة إلى الأهداف الأخرى مثل: اكتشاف الأخطاء والغش، وتأكيد موثوقيّة ونزاهة المعلومات الماليّة، وحماية أصول المنشأة، وتأكيد كفاءة وفعالية العمليّات، وتأكيد الالتزام بالقوانين والسياسات والتعاقدات. كما بينت إنّ خدمات التأكيد والاستشارات التي يقدّمها المدقق الداخلي في مجال إدارة مخاطر المنشأة في كل من المنشآت المصريّة والسعوديّة التي شملتها الدراسة، أوضحت أنّها لا تشمل توفير التأكيد عن عمليّات إدارة المخاطر أو تقديم تأكيد عن سلامة تقدير المخاطر القائمة أو تقييم عمليّات إدارة المخاطر.

إنّ ما توصلت إليه الدراسة يلقي بالمزيد من المسؤوليّة على المدققين الداخليين في منشآت الأعمال بصفة عامّة والبنوك بصفة خاصّة في مجال تفعيل الحوكمة وإدارة المخاطر من أجل إضافة قيمة للمنشأة.

ما يميّز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

درست وناقشت الدراسات السابقة أداء وظيفة التدقيق الداخلي وتأهيل واستقلال أقسام التدقيق الداخلي لتفعيل متطلّبات المنظمة والقيمة المضافة للتدقيق الداخلي.



المبحث الثاني الجانب النظري

أولاً: مفهوم التدقيق

إن اهتمام الإدارة العليا بمدى تطبيق سياسة و خطة الجودة في المنظمة بفاعلية والتعرف على كفاءة العمليات وكفاءة أداء العاملين في تحقيق المنتج الذي يلبي حاجات ورغبات وتوقعات العملاء ويعزز رضاهم عنها، ومحاولة من إدارة المنظمة لتلافي الأخطاء في العمليات الإنتاجية وما ينتج عنه من تلف أو معيب يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع سعر المنتج النهائي من جهة، أو تدني جودة المنتج من جهة أخرى مما يؤثر على سمعة المنظمة وموقفها التنافسي في السوق. لذا ظهرت الحاجة لعملية التدقيق الداخلي للجودة حيث من خلالها تتمكن الإدارة العليا في المنظمة من ضمان تنفيذ سياستها وخططها وتحقيق أهدافها بفاعلية وكفاءة من جهة، والبحث عن فرص التحسين في نظام جودتها من جهة أخرى (Gandía and Huguet, 2021).

ثانياً: تعريف التدقيق

تعددت تعريفات التدقيق الداخلي باختلاف مصادرها، ومع إن هذه التعريفات اختلفت بحسب أهدافها أو بحسب تطورها الزمني، إلا إنها لم تختلف من حيث جوهر عملية التدقيق، وفيما يأتي استعراض لبعض هذه التعريفات

1. نشاط مستقل للتقييم يتم اللجوء إليه لمساعدة الإدارة العليا في المنظمات الكبيرة على إدارة أعمالها بفاعلية (Khudhair *et al.*, 2019)
2. بينما يعرفها معهد المدققين الداخليين في إنجلترا بأنها: عملية تقييم مستمرة تنشأ داخل المنظمة بهدف خدمة هذه المنظمة وذلك عن طريق فحص وتقييم الأنشطة المختلفة وتوصيل نتائج هذا التدقيق (Fanani *et al.*, 2021).
3. عملية منهجية ومستقلة وموثقة للحصول على دليل التدقيق وتقييمه بموضوعية لتحديد الى اي مدى تم استيفاء معايير التدقيق (Li and Li, 2020)

ثالثاً: أنواع التدقيق

يمكن تصنيف تدقيق الجودة الى تدقيق الجودة الداخلي وآخر خارجي والتي تأخذ احدى الصور التالية (Fanani et al., 2021)

1. **تدقيق الطرف الاول:** وهو تدقيق تؤدبه المنظمة لنفسها وقد تغطيه المنظمة بالكامل أو جزء منه ويصنف تدقيق الطرف الاول التدقيق داخلي
2. **تدقيق الطرف الثاني:** وهو تدقيق تجريه منظمة لمنظمة أخرى مثل التدقيق الذي يجري على المورد بواسطة العميل ويعتبر تدقيق الطرف الثاني من قبيل التدقيق الخارجي.
3. **تدقيق الطرف الثالث:** يؤدي هذا التدقيق من خلال منظمة مستقلة هي (الطرف الثالث) على المورد كما يؤدي بناء على طلب الزبون أو بناء على مبادرة من المورد للحصول على شهادة الجودة، وهو دائماً تدقيق خارجي.

وبغض النظر عن أنواع التدقيق فمن الالزامي على المدققين والمدققين الاول الا يكون عليهم مسؤولية مباشرة أوغير مباشرة تجاه المجالات التي يتم تدقيقها أو بالاشخاص المسؤولين عنها وتجدر الاشارة الى أن الأيزو قد صنفت تدقيق الجودة على النحو التالي: (Abdelfattah et al., 2021)

1. **تقييم مدى المطابقة:** يتم تطور هذا التدقيق لكل مدخل اداري جديد وذلك أثناء عمليات تطويره وبشكل عام يركز تقييم مدى المطابقة على كافة الانشطة التي تؤكد مطابقة المنتجات لمجموعة المعايير بما في ذلك الاختبار وتقييم نظام الجودة على أساس المنتجات والصحة والامان والمخاطر التي تمثلها وتجدر الاشارة الى أن تقييم مدى المطابقة يمكن أن يتراوح بين نظام ضمان وتأكيد جودة كامل أسترشاداً بمتطلبات خاصة الى الشهادة الخاصة بالمصنع.
2. **ادارة الايكو ومشروع التدقيق:** تم تطور هذا المشروع للتدقيق بهدف منع وتخفيض التلوث وبقدر الامكان ازالته عند مصدره أنه يتأسس على مبدأ تغريم الملوث هو يشبه برنامج منظمة حماية البيئة الامريكية والذي يسمح للشركات بأن تتاجر بمسوحات وسائل النفايات.

3. **تدقيق مدى الالتزام:** يؤيد تدقيق مدى الالتزام بواسطة الشركات التي تسعى الى تأسيس الحدود التي ينفذ ويطبق خلالها نظام التدقيق ويتبعه الاشخاص ويتم التركيز على النظام أو التشغيل وليس على المنتج.
 4. **تدقيق مدى الكفاية:** عادة ما يكون هذا التدقيق داخلي ويعرف بتدقيق الإدارة وتدقيق النظام وتتمثل وظيفته في تحديد مطابقة التوثيق للمعايير العملية.
 5. **تدقيق خارجي للجودة:** يمكن أن يكون تدقيق لمدى الكفاية أو تدقيق لمدى الالتزام، ويمكن أن يؤدي هذا التدقيق بواسطة الشركات على مورديها.
 6. **تدقيق عرضي:** قد يكون التدقيق العرضي تدقيق كفاية أو تدقيق إلتزام ويؤدي عادة بواسطة طرف ثالث مستقل أو زبون مرتقب ليفحص الموارد مورد المورد.
 7. **التدقيق الداخلي للجودة:** يعتبر هذا التدقيق الاكثر شيوعاً والاكثر أهمية لكافة أنواع التدقيق فالأيزوا/ 9000 في فقرتها 4.17 تتطلب من المنظمات أن تدقق نظام الجودة الخاص بها والاجراءات والانشطة بغرض تحديد ما اذا كانت كافية ويتبع من قبل العاملين.
 8. **تدقيق المنتج والعمليات:** يختبر هذا التدقيق المتخصص للنظام الاجمالي الذي يستخدم في إنتاج السلعة أو الخدمة التدقيق الرئيسي ولا يختلط مع برنامج فحص معين لبند معين ويطلق عليها (Vertical Audit) أن تدقيق المنتج يستخدم لتدقيق المشروعات أو العقود الخاصة في الصناعات الكهربائية وقد يكون المدقق من الشركة أو مهني مستأجر أو طرف ثالث، ومن الاهمية بمكان أن يكون المدقق مستقلا والا يكون له مسؤولية مباشرة أو غير مباشرة في المجال الخاضع للتدقيق أو بالاشخاص العاملين به وعندما يتم أداء التدقيق بالشكل الملائم فإنه يحقق المنافع التالية للمنظمة:
- التوجيه الاداري:** يوفر التدقيق معلومات عن نظام الجودة الحالي لفريق الإدارة التي يتسنى لها اجراء التقييم الملائم، حيث يكون الدافع لعمل هذا التقييم فريق الإدارة ذاته أو أحد الزبائن أو أحد المنافسين. (Ayinde et al., 2021)
- التقييم الداخلي:** يوفر التدقيق الذي ينفذ كتقييم داخلي مقياس جيد لفاعلية نظام الجودة وعلامة قوية للتحسن المستمر مستقبلا. (Martani et al., 2021)

التقييم الخارجي: يوفر التدقيق الذي يعد كتحقيق خارجي تأكيد وضمن لمعايير الجودة الملائمة والمطابقة والفاعلية بالإضافة الى توفيره شهادة المرور. (Martani et al., 2021)

رابعاً: اشكال التدقيق

هناك عدة أشكال أو طرق للتدقيق (Xiao et al., 2020):

1. التدقيق الامامي: إذ يبدأ المراجع تقييماً بأسئلة تبدأ من مكتب المبيعات، ومن ثم تتابع هذه الطريقة أو مايشابه لها الى مكتب التسليم للمستهلكين ومن ثم الى خدمات ما بعد البيع.
2. التدقيق العكسي: هو اختبار عنصر من المنتجات الجاهزة للتسليم عند نقطة الارسال ومن ثم تبدأ تدقيق المنظومة الى الخلف حتى الوصول الى نقطة البدء (مكتب المبيعات).
3. التدقيق الرأسي: في هذا النوع من التدقيق يركز المقيم على نوع واحد من المنتج ويفحص الرقابة المطبقة عليه.
4. التدقيق الافقي: تحدد عناصر رئيسية من منظومة إدارة الجودة وتفحص تطبيقاتها على عدد من المنتجات.
5. التدقيق العشوائي: وهذه الطريقة تطبق الطريقة التقدمية و/أو العكسية ولا تهتم بأختيار منتج معين.

خامساً: بناء الجودة في عملية التدقيق

وهي كالاتي: (Martani et al., 2021)

1. ضمان التوجيه الفاعل والإشراف والمراجعة خلال المراحل الثلاث من عملية تدقيق الحسابات: التخطيط والتنفيذ وإعداد التقارير.
2. تحديد بوضوح أدوار ومسؤوليات كل من المشاركين في كل مرحلة.
3. تحديد وتوثيق معايير مراقبة الجودة المطبقة على كل مرحلة والمصادر التي تم رسم هذه المعايير منها.
4. تحديد بوضوح إجراءات مراقبة الجودة التي ينبغي اتباعها خلال كل مرحلة وتوثيق كل من تنفيذ تلك الإجراءات والنتائج.



المبحث الثالث الجانب العملي

ولاً: عرض وتحليل نتائج الخصائص الشخصية لأفراد عينة البحث
يوضح الجدول رقم (1) الخصائص الشخصية لعينة البحث، وهي (الجنس)، (الفئة العمرية)،
(المؤهل العلمي)، (التخصص الأكاديمي)، (عدد سنوات الخبرة في العمل)، (العنوان الوظيفي).

جدول (1) توزيع افراد عينة البحث بحسب الخصائص الشخصية

المؤشر	التصنيف	العدد	النسبة
الجنس	ذكر	14	42%
	أنثى	19	58%
	المجموع	33	100%
الفئة العمرية	اقل من 25 سنة	12	36%
	من 26 سنة الى 35 سنة	12	36%
	من 36 سنة الى 45 سنة	6	18%
	اكبر من 45 سنة	3	10%
	المجموع	33	100%
المؤهل العلمي	دبلوم	1	3%
	بكالوريوس	26	79%
	ماجستير	4	12%
	دكتوراه	2	6%
	المجموع	33	100%
التخصص الأكاديمي	إدارة الأعمال	7	21%
	المحاسبة	2	6%
	الاقتصاد	11	33%
	علوم مالية ومصرفية	9	28%
	أخرى	4	12%
	المجموع	33	100%
عدد سنوات الخبرة في العمل	من 1 سنة الى 5 سنوات	12	36%
	من 6 سنوات الى 10 سنوات	4	12%
	من 11 سنة الى 15 سنة	11	33%
	اكثر من 15 سنة	6	19%
	المجموع	33	100%

يتضح من معطيات الجدول (1) الآتي:

1 - الجنس: بلغ عدد الذكور (14) فرداً أي بنسبة (42%) من مجموع عينة البحث البالغة (33)، أما نسبة الإناث فبلغ عدد أفرادها (19) أي بنسبة (58%) من مجموع عينة البحث، ويظهر تفاوت بسيط بين النسبتين، مما يقدم مؤشراً على أن الشركات المساهمة يولي اهتماماً جيداً على الجنسين في انجاز العمل، ومن دون تمييز بينهما، الأمر الذي يعكس توجه حضاري لمكان عينة البحث.

2 - الفئة العمرية: يوضح الجدول رقم (1)، أن الفئة العمرية (أقل من 25 سنة) والفئة العمرية (من 26 سنة إلى 35 سنة) والبالغة أعمارها (12) لكل فئة بنسبة (36%) لكل فئة من مجموع عينة البحث والبالغة (33)، وهي أعلى نسبة، وتليها الفئة العمرية (من 36 سنة إلى 45 سنة) إذ تضمنت (6) أفراد بنسبة (18%)، وتليها الفئة العمرية (أكبر من 45 سنة) إذ حققت (3) أفراد أي بنسبة (9%)، مما يفسر لنا امتلاك الشركات المساهمة ملاكات متنوعة، وغير محددة بمرحلة أو بفئة عمرية معينة، وهذا يعطي عامل جيد للبحث من حيث أخذ آراء أغلب الفئات العمرية، فضلاً عن تمييز الشركات المساهمة في امتلاك موارد بشرية تتمثل بالفئات العمرية الشابة التي تشغل مديات عمري (أقل من 25 سنة إلى 35 سنة) حيث بلغت نسبتهما مجتمعة (72%)، الأمر الذي يضيف حيوية، ممزوجة بالخبرة الذي يمثلها ذوي الفئات العمرية الأعلى.

3 - المؤهل العلمي: يوضح الجدول رقم (1)، أن الغالبية العظمى من أفراد العينة حاصلين على شهادة البكالوريوس، إذ بلغ عددهم (26) من مجموع عينة الدراسة والبالغة (33) بنسبة (79%) وهي أعلى نسبة، وهذا يدل على غلبة التحصيل الأولي المتمثل بشهادة البكالوريوس كونها الشهادة المعيارية، في حين جاء حملة شهادة الماجستير بالمرتبة الثانية، إذ بلغ عددهم (4) يشكلون ما نسبته (12%)، أما المرتبة الثالثة فقد كانت لحملة شهادة الدكتوراه، إذ بلغ عددهم (2) يشكلون ما نسبته (2%) وفي المرتبة الرابعة جاء حملة شهادة الدبلوم بواقع فرد واحد فقط وبنسبة (3%)، وتنعكس هذه النتائج دلالة على أن أغلب أفراد العينة يتمتعون بثقافة جيدة، ويمتلكون قدرات علمية كافية لملى الاستبانة مما يعطي اجوبة أكثر دقة وموضوعية.



4 - التخصص الاكاديمي: يوضح الجدول رقم (1)، ان حملة شهادة الاقتصاد بلغ عددهم (11) فرداً وبنسبة (33%)، اما حملة شهادة العلوم المالية والمصرفية فكان عددهم (9) وبنسبة (27%)، ما حملة شهادة إدارة الاعمال فقد بلغ عددهم (7) وبنسبة (21%)، وقد بلغ عدد حملة الشهادات الاخرى (4) وبنسبة (12%)، بينما بلغ عدد حملة شهادة المحاسبة (2) وبنسبة (6%)، وهذا يدل على ان الشركات المساهمة تضم ذوي الاختصاصات المتعلقة بمجال العمل المصرفي مما يؤدي الى توظيف الاشخاص المناسبين في الاماكن المناسبة لهم.

5 - عدد سنوات الخبرة في العمل المصرفي: يوضح الجدول رقم (1)، ان مدة الخبرة (من سنة الى 5 سنوات) حققت اعلى نسبة فقد بلغ عدد افرادها (12) وبنسبة (36%)، في حين حققت مدة الخبرة (من 11 سنة الى 15 سنة) عدداً بلغ (11) فرداً بنسبة (33%)، في ما حققت مدة الخبرة (اكثر من 15 سنة) عدداً بلغ (6) افراد وبنسبة (19%)، واخيراً حققت مدة الخبرة (من 6 سنوات الى 10 سنوات) عدداً بلغ (4) افراد وبنسبة (12%)، مما يتضح ان العينة المدروسة تحتوي على التكامل المهاري بين كل المستويات، وهذا يخلق قوة للدراسة ولا سيما في اجابة العينة على فقرات الاستبانة، من حيث الفهم والاستيعاب.

ثانياً: عرض وتحليل نتائج الخصائص الشخصية لأفراد عينة البحث

يتم في هذه الفقرة عرض وتحليل نتائج البحث، وذلك من خلال عرض الأوساط الحسابية لتشخيص الإجابات للعينة، والانحرافات المعيارية لتقدير مدى التشتت في الاجابات، وترتيب فقرات المتغير بحسب الأهمية النسبية لمعرفة درجة اهتمام عينة البحث نحو الفقرة المعنية، واستخدام النسب المئوية والتكرارات لمعرفة شدة الاجابة، على المستوى الفرعي والعام لمتغيرات البحث، إذ تم الاعتماد على مقياس (Likert) الخماسي في إجابات أفراد العينة، وسيكون مستوى الإجابة محصوراً بين (1-5) وعلى خمسة مستويات على وفق الفئات، وتكون الفئات على النحو الآتي:

الفئة الأولى من 1 - 1.

الفئة الثانية من 1.8 - 2.59 تمثل الإجابة (لا اتفق).

الفئة الثالثة من 2.6 - 3.39 تمثل الإجابة (محايد).

الفئة الرابعة من 3.4 - 4.19 تمثل الإجابة (اتفق).

الفئة الخامسة من 4.2 - 5 تمثل الإجابة (اتفق تماماً).

1. عرض وتحليل نتائج التدقيق الإداري

بغية وصف وتحليل نتائج التدقيق الإداري في الشركات المساهمة، تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتحقق من معنوية كل فرة وبيان أهميتها.

يوضح الجدول رقم (2) إجابات مجتمع العينة على العبارات المتعلقة بالتدقيق الإداري، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (3.75 إلى 4.27) بمتوسط كلي مقداره (3.88) على مقياس ليكرت الخماسي والذي يشير إلى المستوى الجيد لاستخدام التدقيق الإداري في الشركات المساهمة. إذ جاءت في المرتبة الأولى الفقرة الأولى (يتم الالتزام بالقوانين والتشريعات القانونية النافذة) بمتوسط حسابي بلغ (4.27) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام والبالغ (3.88) وانحراف معياري (761.)، بينما جاءت الفقرة الثامنة (توجد قوانين وتشريعات توضح حقوق المساهمين وواجباتهم مثل حق التصويت وحق انتخاب أعضاء مجلس الإدارة).

في المرتبة العاشرة والأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.75) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (3.88) وانحراف معياري (936.) وبشكل عام يتضح أن استخدام التدقيق الإداري في الشركات المساهمة يحظى بأهمية عالية من وجهة نظر أفراد عينة البحث.



جدول (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم التكرارات التدقيق الاداري

الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أُتفق تماماً	أُتفق	محايد	لا اتفق	لا أُتفق بشدة	التكرار والنسبة	الفقرات	ت
1	4.27	761.	14	15	3	1	—	التكرار	Q1	1
			42	46	9	3	—	%		
9	3.75	936.	9	9	13	2	—	التكرار	Q2	2
			27	27	40	6	—	%		
2	3.93	966.	11	12	7	3	—	التكرار	Q3	3
			33	37	21	9	—	%		
4	3.87	982.	9	13	9	2	—	التكرار	Q4	4
			27	40	27	6	—	%		
7	3.84	905.	8	15	7	3	—	التكرار	Q5	5
			24	46	21	9	—	%		
8	3.81	917.	8	14	8	3	—	التكرار	Q6	6
			24	43	24	9	—	%		
5	3.87	1.192	13	9	7	2	2	التكرار	Q7	7
			40	27	21	6	6	%		
10	3.75	936.	9	9	13	2	—	التكرار	Q8	8
			27	27	40	6	—	%		
6	3.84	939.	9	13	8	3	—	التكرار	Q9	9
			27	40	24	9	—	%		
3	3.90	1.1	13	9	6	5	—	التكرار	Q10	10
			40	27	18	15	—	%		

2. عرض وتحليل نتائج التدقيق الداخلي

بغية وصف وتحليل نتائج التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة، تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتحقق من معنوية كل فقرة وبيان اهميتها. يوضح الجدول رقم (3) إجابات مجتمع العينة على العبارات المتعلقة بالتدقيق الداخلي، اذ تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (3.39 الى 4) بمتوسط كلي مقداره (3.88) على مقياس ليكرت الخماسي والذي يشير الى المستوى الجيد لاستخدام التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة. اذ جاءت في المرتبة الاولى الفقرة الثانية

يتم الالتزام بالمسؤوليات تجاه حملة الأسهم وتحقيق العوائد المناسبة لهم) بمتوسط حسابي بلغ (4) وهو اعلى من المتوسط الحسابي العام والبالغ (3.7) وأنحراف معياري (968)، بينما جاءت الفقرة العاشرة (يتم الالتزام بالواجبات تجاه العاملين وتحسين الخدمات المقدمة لهم) في المرتبة العاشرة والاخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.39) وهو ادنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (3.7) وانحراف معياري (1.27) وبشكل عام يتضح ان استخدام التدقيق الاداري في الشركات المساهمة يحظى بأهمية جيدة من وجهة نظر افراد عينة البحث.

جدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم التكرارات لمحور التدقيق الداخلي

ت	الفقرات	التكرار والنسبة	لا أتفق بشدة	لا اتفق	محايد	أتفق	أتفق تماماً	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الترتيب
1	S1	التكرار	1	1	9	12	10	992.	3.87	3
		%	3	3	27	30				
2	S2	التكرار		4	3	15	11	968.	4	1
		%		12	9	33				
3	S3	التكرار	1	5	10	12	5	1.03	3.45	9
		%	3	15	30	15				
4	S4	التكرار		1	8	16	8	788.	3.93	2
		%		3	24	24				
5	S5	التكرار		3	8	12	10	96.	3.87	4
		%		9	24	30				
6	S6	التكرار	2	5	7	8	11	1.27	3.63	6
		%	6	15	22	33				
7	S7	التكرار		3	8	16	6	867.	3.75	5
		%		9	24	18				
8	S8	التكرار	1	3	11	10	8	1.05	3.63	7
		%	3	9	33	25				
9	S9	التكرار	2	8	6	9	8	1.27	3.39	10
		%	6	25	18	24				
10	Q10	التكرار	4	3	8	8	10	1.34	3.51	8
		%	11	9	25	30				



ثالثاً: اختبار الفرضيات

يعرض هذا المبحث اختبار فرضيات البحث، والتي تتضمن اختبار فرضيات التأثير بين متغيرات الدراسة وكالاتي:

في هذه الفقرة يتم اختبار الفرضية الاولى التي مفادها لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين التدقيق الداخلي في المنظمة، والفرضية الثانية التي مفادها لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين التدقيق الاداري على المنظمة.

جدول (4) تأثير التقنيات المصرفية الحديثة في الاداء المصرفي على المستوى الكلي

الاداء المصرفي						
الدلالة	المعنوية	قيمة F المحسوبة	معامل بيتا	معامل التحديد R2	الاثر	التدقيق الاداري
يوجد تأثير	0.000	16.731	0.684	0.351	0.592	
يوجد تأثير	0.000	19.433	0.784	0.288	0.385	التدقيق الداخلي

يتبين لنا من بيانات الجدول (4) ان قيمة (F) المحسوبة بلغت (16.731)، عند مستوى دلالة (0.01)، وبمستوى معنوية (0.000)، وهذا يعني وجود تأثير معنوي يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين التدقيق الاداري في المنظمة في الشركات المساهمة، ومن خلال الجدول ذاته يمكن ملاحظة قيمة ($\beta = 0.684$)، فهي تعني ان تغير مقداره وحدة واحدة في التدقيق الاداري سيؤدي الى تغير مقداره (0.68) في الاداء المصرفي، أما قيمة معامل التحديد (R2)، والذي يعد مقياساً وصفيماً يستخدم في تفسير مدى فائدة معادلة الانحدار في تقدير القيم، ويمثل نسبة الانخفاض في الاخطاء فقد كان مقداره (0.351)، وهذا يعني ان سلوك التدقيق الاداري يفسر ما نسبته (35%) من التباين الحاصل في المنظمة وأن (65%) هو تباين مفسر من عوامل لم تدخل في الانحدار.

وعليه توفر هذه النتائج دعماً كافياً لرفض فرضية البحث التي تنص على لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين التدقيق الداخلي في المنظمة.

اما بالنسبة للفرضية الثانية فيتبين لنا من بيانات الجدول (4) ان قيمة (F) المحسوبة بلغت (19.433)، عند مستوى دلالة (0.01)، وبمستوى معنوية (0.000)،

وهذا يعني وجود تأثير ذو دلالة معنوية بين التدقيق الإداري في المنظمة للشركات المساهمة، ومن خلال الجدول ذاته يمكن ملاحظة قيمة ($\beta = 0.784$)، فهي تعني ان تغير مقداره وحدة واحدة في التدقيق الإداري سيؤدي الى تغير مقداره (0.78) في الاداء المصرفي، أما قيمة معامل التحديد (R^2)، والذي يعد مقياساً وصفيّاً يستخدم في تفسير مدى فائدة معادلة الانحدار في تقدير القيم، ويمثل نسبة الانخفاض في الاخطاء فقد كان مقداره (0.288)، وهذا يعني ان سلوك التدقيق الداخلي يفسر ما نسبته (28%) من التباين الحاصل في المنظمة وأن (72%) هو تباين مفسر من عوامل لم تدخل في الانحدار.

المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1. بشكل عام يساهم التدقيق الداخلي في المنظمة. الا انه هناك حيث تبين ان مساهمة المصارف في القطاع الخاص متوفرة بصورة اكثر من مصارف القطاع العام.
2. لا يوجد اشراف كامل لإدارة التدقيق الداخلي على فعالية المنظمة في المصارف العامة وانما اشراف بدرجة متوسطة في المصارف السورّيّة العامّة.
3. لا يضمن التدقيق الداخلي حماية كاملة لحقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية للمساهمين المسيطرين وكذلك بالنسبة للمشاركة الفعالة للمساهمين في القرارات الرئيسية في المنظمات العامّة وانما هناك حماية وضمن بدرجة متوسطة.

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة تفعيل الحوكمة كوظيفة جديدة للتدقيق الداخلي في المنظمات الخاصّة.
2. إصدار التشريعات المناسبة، لتمكين إدارة التدقيق الداخلي على ممارسة التدقيق في المصارف العامة لترقى إلى سويتها في المصارف الخاصّة.
3. حث الادارات العليا في المنظمات على دعم دوائر التدقيق الداخلي واعطائها الصلاحيات اللازمة لتحمل مسؤولياتها (وهذا يتوافق مع دراسة العبادي



2007 التي بيّنت الحاجة لتوسيع مسؤولية المدققين الداخليين) وأن تكون تبعيتها للجان التدقيق لضمان استقلاليتها لتحقيق اشراف مناسب على فعالية المنظمة في المصارف العامة بما يضمن حماية كاملة لحقوق الأقلية من المساهمين وحق مراقبة عملية مشاركة المساهمين في اتخاذ القرارات الرئيسية او التصويت عليها كما يتطلبه دليل الحوكمة في البنوك.

4. الإسراع في تشكيل لجان التدقيق في جميع المنظمات، وإعطاءها دورها كما ورد في قرارات مجلس النقد والتسليف.

المصادر

- Abdelfattah, T., Elmahgoub, M., and Elamer, A. A. (2021). Female Audit Partners and Extended Audit Reporting: UK Evidence. *Journal of Business Ethics*, 174(1). <https://doi.org/10.1007/s10551-020-04607-0>
- Ayinde, L., Orekoya, I. O., Adepeju, Q. A., and Shomoye, A. M. (2021). Knowledge audit as an important tool in organizational management: A review of literature. *Business Information Review*, 38(2). <https://doi.org/10.1177/0266382120986034>
- Fanani, Z., Budi, V. M. F., and Utama, A. A. G. S. (2021). Specialist tenure of audit partner and audit quality. *Accounting*, 7(3). <https://doi.org/10.5267/j.ac.2021.1.001>
- Gandía, J. L., and Huguet, D. (2021). Audit fees and earnings management: differences based on the type of audit. *Economic Research-Ekonomika Istrazivanja*, 34(1). <https://doi.org/10.1080/1331677X.2020.1836990>
- Khudhair, D. Z., Al-Zubaidi, F. K. A., & Raji, A. A. (2019). The effect of board characteristics and audit committee characteristics on audit quality. *Management Science Letters*, 9(2). <https://doi.org/10.5267/j.msl.2018.11.012>
- Li, Y., and Li, Y. (2020). *Iso 19011:2018. Handbook of Geotechnical Testing*, 2018.
- Martani, D., Rahmah, N. A., Fitriany, F., and Anggraita, V. (2021). Impact of audit tenure and audit rotation on the audit quality: Big 4 vs non big 4. *Cogent Economics and Finance*, 9(1). <https://doi.org/10.1080/23322039.2021.1901395>
- Xiao, T., Geng, C., and Yuan, C. (2020). How audit effort affects audit quality: An audit process and audit output perspective. *China Journal of Accounting Research*, 13(1). <https://doi.org/10.1016/j.cjar.2020.02.002>